

إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية

أ. مروة موسى، جامعة غرداية

الملخص: حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على ادراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين ومساعديهم، المحاسبين والمراقبين الماليين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة أعدت لهذا الغرض على عينة ملائمة ممثلة للمجتمع مكونة من مجموعة الأفراد يعملون في مؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية غرداية، وفي ضوء ذلك تم استخدام الأساليب المناسبة في جمع وتحليل البيانات، وأظهرت الدراسة إلى أن وجود إدارة التدقيق الداخلي وإدراك أهميتها ودورها بالإضافة إلى الاستقلالية وأداء العمل بكفاءة وفعالية يساهم في تقليل والحد من المخاطر مع اختلاف وجهات نظر المستجوبين نسبيا حول تأثير ادارة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر، كما توصلت الدراسة إلى: إدارة التدقيق الداخلي تساعد على دعم وتفعيل إدارة المخاطر ومن أجل التقليل والحد من المخاطر يجب على المؤسسة أن تحدث تغيرا جذريا في نمط تعاملها من خلال زيادة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي. وبناء على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تحقيق الاستقلال الحقيقي لإدارة التدقيق الداخلي والعمل على عقد دورات وورشات عمل من أجل إدراك دور وأهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة التدقيق الداخلي، المدقق الداخلي، المخاطر، إدارة المخاطر.

Abstract: We have tried through this study highlight the awareness of the importance of internal audit in risk reduction from the point of view of both auditors and their assistants, accountants and financial controllers, and to achieve the objectives of the study were Toozba questionnaire prepared for this purpose on the appropriate representative sample consisting of a community of individuals groups working in economic institutions at the level of the state of Ghardaia, in the light of this, the use of appropriate methods of data collection and analysis, showed the study concluded that the presence of internal audit management and recognize its importance and role in addition to the independence and performance of the work efficiently and effectively contributes to reduce the risk reduction with different views of the respondents are relatively about administration to internal audit on the impact of risk management, as the survey found: internal audit help to support and activation of risk management in order to reduce the risk reduction must occur institution that has changed dramatically in the pattern of dealings by increasing the activation of internal audit. Based on these results, the study came out a set of recommendations, including: the need to achieve real independence for the management of the internal audit and work to hold courses and workshops in order to recognize the role and importance of internal audit in risk reduction.

Keywords: internal audit, internal audit, internal audit, risk, risk management.

الجزء الأول: التعريف بالدراسة.

1. تمهيد:

إدارة التدقيق الداخلي جزء لا يتجزأ في المؤسسات على العموم و المؤسسات الاقتصادية بالخصوص، فهي أداة استشارية تساعد على كشف و منع الأخطاء والانحرافات من أجل تصحيحها في الوقت الحالي و تقادي وقوعها مستقبلا، حيث تضع اجراءات وضوابط تحد من الوقوع في الأخطاء سواء عن قصد او من غير قصد فإنها تمارس من قبل أشخاص متخصصين لديهم القدرة والخبرة بالإضافة إلى أنهم يمتلكون تقنيات ومهارات تسمح لهم بالتعرف والتحقق من كفاءة العمل واكتشاف ومنع الغش والخطأ، كما تسمح بالتعرف ومعالجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها والمؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم اقتراحات والتوصيات وهذا بعد عملية التدقيق والتحقق من الاجراءات والممارسات والتأكد من سلامة نظام

الرقابة الداخلي ومعرفة ما إذا كانت الخطط، الأنظمة وعمليات الرقابة كافية للإدارة المخاطر، من أجل المحافظة على فاعلية نظام الجودة فعلى العاملين والموظفين سواء كانوا مراقبين ماليين أو محاسبين، مدققين وغيرهم إدراك أهمية ودور ادارة التدقيق الداخلي بالنسبة للبنك فهي تعطيه قيمة مضافة بالنسبة للمؤسسة.

تتجلى معالم الاشكالية من خلال التعرف على إدارة التدقيق الداخلي باعتبارها وظيفة تساعد على ايجاد الثغرات واقتراح الحلول كما أنها مفهوم حديث نسبيا له دور فعال الأمر الذي جعل منها أداة مساعد للمؤسسات الاقتصادية تساهم في العديد من الجوانب وتعمل على تفعيل القرارات كما تقلل وتحد من المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات الاقتصادية من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها، أما بالنسبة للنقاط الضعف أو النقص فتعمل على تحسينها وتعديلها لنقادي وتجنب وقوعها مستقبلا.

2. الاشكالية:

في ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث الرئيسية في الحاجة إلى فهم وإدراك المحاسبين والموظفين والمدققين لأهمية ادارة التدقيق الداخلي في تقليل والحد من المخاطر وعليه تم طرح الاشكال التالي :

إلى أي مدى يدرك المحاسبين والمدققين أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر وتعزيز إدارة المخاطر؟

3. التساؤلات:

- 1/ فيما تتمثل أهمية إدارة التدقيق الداخلي في البنك وما هو دور المدقق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية؟
- 2/ هل يدرك المحاسبين والمدققين العلاقة بين وجود ادارة التدقيق الداخلي وبين فعالية نظام الرقابة الداخلية والحد من المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ؟
- 3/ كيف يساهم إدراك المحاسبين والمدققين للأهمية ادارة التدقيق الداخلي في الحد المخاطر؟
- 4/ ما هو تأثير إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر؟

4. الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة بين خصائص العينة المبحوثة و مدى التزام البنك بتطبيق معايير التدقيق الداخلي حسب المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي).

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الى الفرضيتين:

-**الفرضية البحثية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص العينة المبحوثة و مدى التزام المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي حسب المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي).

-الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص العينة المبحوثة و مدى التزام المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي حسب المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي).

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك ادراك لأهمية ودور إدارة التدقيق الداخلي.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيتين التاليتين:

-الفرضية البحثية:توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدراك أهمية التدقيق الداخلي وبين تفعيل دور إدارة التدقيق في الحد من المخاطر في المؤسسة.

-الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدراك أهمية التدقيق الداخلي وبين تفعيل دور إدارة التدقيق في المؤسسة.

-الفرضية الرئيسية الثالثة: تتمثل أهمية إدارة التدقيق الداخلي في كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز الجودة والحد من المخاطر.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الثالثة الى الفرضيتين التاليتين:

الفرضية البحثية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة التدقيق الداخلي وبين اكتشاف وتجنب المخاطر التي يمكن ان تواجه المؤسسة.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة التدقيق الداخلي وبين اكتشاف وتجنب المخاطر التي يمكن ان تواجه المؤسسة.

5.الأهمية:

تكمن أهمية الدراسة كونها تلقي الضوء على موضوع "ادراك المحاسبين والمدققين وغيرهم من الموظفين لأهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر (دراسة عينة من مؤسسات الاقتصادية)" حيث أنه من الضروري على المحاسب والمدقق والموظف وغيرهم معرفة دور وأهمية عمل المدقق الداخلي فهي لا تقتصر على تدقيق اجراءات الرقابة الداخلية ومعرفة مدى فعاليتها وانما تعدت ذلك حيث أصبح مطلوب من المدققين الداخليين إبداء رأيهم بأمور مرتبطة بالمخاطر المحتملة التي يمكن ان تهدد استمرارية المؤسسة والتي يمكن ان تنتج من الممارسات الادارية الخاطئة أو السياسات الرقابية الغير مناسبة وبالتالي اصبح من الضروري على المحاسبين والمدققين في حد ذاتهم ادراك أهمية ودور المدقق الداخلي في ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يمكن أن تواجه المؤسسة، فالتدقيق الداخلي له دور مهم في تقييم المخاطر من خلال التعاون بين ادارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي و تبادل المعلومات والتنسيق بينهما من أجل تقليل المخاطر وتقادي وقوعها مستقبلا.

6.الأهداف: تهدف الدراسة إلى:

➤ بيان مدى ادراك المحاسبين والمدققين وغيرهم إلى ضرورة وجود إدارة التدقيق الداخلي في

المؤسسة ومعرفة الغرض من وجودها.

➤ توضيح العلاقة بين وجود مدقق داخلي وفعالية نظام الرقابة الداخلي ومعالجة وتجنب المخاطر قدر المستطاع.

➤ التوصل إلى نتائج واقتراح توصيات.

7. مرجعية الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على:

المصادر الأولية: وتتمثل في إجراء مقابلات مع المدقق الداخلي و مساعد المدقق الداخلي و المحاسب و المدير التنفيذي وغيرهم والتي من خلالها تم جمع معلومات تدعم الأجوبة المتحصل عليها من خلال الاستبانة الموجه لهؤلاء، كما تم طرح مجموعة من الأسئلة المختلفة غير الاستبانة والغرض الأساسي من المقابلة الشخصية هو التأكد من صحة البيانات والإجابات المتحصل عليها بالإضافة إلى المشاهدة .

المصادر الثانوية: وتتمثل في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

8. مجالات الدراسة:

المجال البشري: يشمل عينة من: مدقق داخلي، مساعد مدقق، مفتشين، مراقب مالي، محاسب، مدير تنفيذي، رئيس قسم... وغيرهم من الأفراد المرتبطين بالدراسة.

المجال الزمني: وهي الفترة ما بين 2016/03/01 إلى غاية 2016/05/01.

المجال المكاني: تتمثل في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية غرداية.

9. التعريفات الاجرائية:

المدقق الداخلي: هو شخص مهني مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة يشغل وظيفته بحيث يقوم بالتحقق والتأكد من أن جميع الأنظمة والاجراءات تتم وفق ما هو مخطط له، كما يقوم بتحليل وتصحيح الأخطاء والانحرافات بالإضافة إلى اكتشاف الغش والتلاعب الذي يمكن أن يحدث سوءا بقصد أو عن غير قصد كمايقوم بإعداد تقرير مفصل حول الأحداث والعمليات بالإضافة إلى ابداء رايه حول مدى صحة وفعالية الأنظمة واللوائح والسياسات وتقديم توصيات على إثرها.¹

ادارة التدقيق الداخلي: هي وظيفة مستقلة داخل البنك، وتتكون من مجموعة من الاقسام كل قسم مخصص للتدقيق جهة معينة الهدف من هذه العملية هو المحافظة على موارد البنك بالإضافة الى اكتشاف الأخطاء والغش على الرغم من أن هذه المهنة ظهرت في الآونة الأخيرة إلا أنها أخذت حيز كبير واهتمام من قبل ارباب العمل.²

تعريف التدقيق الداخلي في البنك: هو وظيفة تنشأ داخل البنوك، وذلك بغرض فحص النشاطات المالية والمحاسبية والإدارية التي يقوم بها، وكذلك القيام بعملية التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات في أعمال البنوك ووظائفها جميعا.

الخطر: يعرف الخطر بأنه تلك الحالة التي يكون فيها احتمال للانحراف عن تحقيق نتيجة مرغوبة يتم توقعها أو الأمل في تحقيقها.³

كما يعرف أيضا احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو البشرية (الشخصية) نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل القصير أو الطويل.

تعريف المخاطر: هي احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين. ويعكس هذا وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء وإدارة المؤسسة للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير في تحقيق أهداف المؤسسة المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.⁴

10. متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: هو المتغير الذي نريد قياس مدى تأثيره على الموقف، أي الذي يبحث أثره في متغير آخر والمتغير المستقل في هذه الدراسة هو إدارة التدقيق الداخلي باعتباره السبب. ويسمى كذلك بالمتغير التجريبي أو المعالج.

المتغير التابع: هو الذي ينتج عن تأثير المتغير المستقل وهو الأثر الذي يترتب على المتغير المستقل، ولذلك فإن الباحث لا يتدخل في هذا المتغير ولكنه يلاحظ أو يقيس الأثر الذي يحدثه المتغير المستقل وهو النتيجة وفي دراستنا هو المخاطر ويسمى أيضا المخرج.

المتغير الدخيل: هو نوع من المتغيرات المستقلة التي تتدخل في النتيجة ولا يستطيع الباحث أن يوقف أثره، ولا يدخل في تصميم الدراسة ولا يخضع لسيطرة الباحث، ولكنه يؤثر في نتائج الدراسة أو على المتغير التابع تأثيراً غير مرغوب فيه، ولا يستطيع الباحث ملاحظة المتغير الدخيل أو قياسه ويسمى أيضا الغريب أو العشوائي وفي هذه الدراسة المتغير الدخيل المحاسبين والموظفين بحكم أننا نأخذ وجهة نظرهم .

11. منهج الدراسة وإجراءاته الميدانية:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين جميع عناصر المشكلة حيث قمنا بدراسة الموضوع وتحليله من خلال الاطلاع على ما كتب وما أجري من دراسات حوله، بالإضافة إلى توضيح ووضع رؤية متكاملة لموضوع، ثم محاولة تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتعميمها وإثبات صحة الفرضيات إضافة إلى اقتراح توصيات.

الجزء الثاني: الدراسة الميدانية:

سيتم اختبار و تحليل النتائج وذلك لرد على تساؤلاتنا باستخدام الاستبانة والمقابلة حيث يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي أفرزتها الاستبانة ومن خلال المقابلة التي أجريت مع أفراد الدراسة من خلال استقصاء آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة و عليه تم تقسيم هذا الجزء على النحو التالي:

▪ الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة.

▪ النتائج والتفسير والمناقشة.

تعد الدراسة الميدانية من أهم الطرق والوسائل التي يتم استخدامها من أجل معرفة الإجابة وتحليل ومناقشة الاستبانة وذلك للخروج بنتائج يمكن تعميمها وباعتبار أن مهنة التدقيق الداخلي أخذت حيز كبير في

الآونة الأخيرة أصبحت الحاجة إلى المدقق داخلي ملحة خاصة في الآونة الأخيرة والتي تميزت بالتطور السريع للتكنولوجيا إضافة إلى شدة المنافسة إضافة إلى كبر حجم المؤسسات وتعدد وظائفها زاد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي.

وضمن هذا السياق فإن الدراسة الميدانية تهدف إلى ما يلي:

- التعرف على مستوى إدراك المحاسبين، المسؤولين، الموظفين لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر.

- التعرف على مستوى القناعة بهذا المفهوم من وجهة نظرهم.

وللإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة وما تطلبه من معلومات سنحاول توضيح طريقة جمع معطيات الدراسة واختبار العينة المناسبة، تحديد حجم العينة المدروسة وتلخيص المعطيات المجمعة والإجراءات لمعالجة ذلك، إضافة إلى وصف الأدوات المستعملة في جمع البيانات وكذلك استخدام الأساليب الإحصائية من أجل معالجة هذه البيانات كما سيتم التعرف على مجتمع الدراسة، عينتها وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات والمعالجات الإحصائية المستخدمة وفحص صدق وثبات أداة الدراسة وعليه تم التقسيم على النحو التالي:

○ **طريقة جمع المعطيات:** من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة لآبد من الإلمام بطبيعة مجتمع وعينة الدراسة وكذا تلخيص المعطيات المجمعة التي تتماشى مع دراستنا.

أولاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

ومن أجل إسقاط حيثيات الدراسة على أرض الواقع و لإجابة على الأسئلة ارتأينا أن نطرح استبيان وإجراء المقابلة* من أجل معرفة مدى إدراك أهمية التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية) وباعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي مهمة وشاملة فقد تكون مجتمع الدراسة من الذين يشرفون على عملية التقييم من مدقق داخلي، مراقب مالي، محاسب، رئيس قسم، مساعد مدقق في كل من مؤسسة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE ومجموعة من البنوك: القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، بنك التنمية المحلية BDAL، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك سوسيتي جنيرال، بنك الجزائر الخارجي BEA، بولاية غرداية وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع شملت (89)، وعددهم حوالي (150). حيث تم توزيع (112) استبانة وتم استرجاع (89) استبانة، واستبعاد (23) لعدم اكتمال البيانات الواردة بها وبالتالي بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة للتحليل (89) استبانة بسبب عدم تجاوب عينة الدراسة.

الجدول رقم 1: الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

النسب المئوية	التكرارات	البيان
35%	31	الاستثمارات الموزعة في مؤسسة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE
18%	16	الاستثمارات الموزعة في القرض الشعبي الجزائري CPA
13%	12	الاستثمارات الموزعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
13%	12	الاستثمارات الموزعة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP
12%	11	الاستثمارات الموزعة في بنك التنمية المحلية BDAL
8%	7	الاستثمارات الموزعة في البنك الوطني الجزائري BNA
1.1%	1	الاستثمارات الموزعة في بنك سوسيتي جنيرال
11%	10	الاستثمارات الموزعة في بنك الجزائر الخارجي BEA
12%	11	الاستثمارات المفقودة
13%	12	الاستثمارات الملغاة (الضائعة)
100%	89	الاستثمارات الصالحة للتحليل
-	112	المجموع الاستثمارات التي تم توزيعها

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج الاستبيان.

ثانيا: تلخيص المعطيات المجمعة.

أثناء الدراسة قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع مجموعة من المدققين الداخليين ومساعدتهم بالإضافة إلى المحاسبين والمراقبين الماليين ورؤساء الأقسام في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، فتم جمع معطيات متمثلة في معرفة كيفية تقييم الأداء ودرجة الاعتماد على تقرير المدقق الداخلي في عملية التحقق من مدى مطابقة الأهداف المحققة مع المخطط لها، و يعتبر جزء من أعمال المدقق الداخلي ومن خلال الملاحظة وقراءة تقارير المدقق الداخلي لاحظنا أن عمل المدقق الداخلي يتمثل في تصحيح الأخطاء واكتشاف نقاط القوة والضعف وتقديم اقتراحات وتوصيات، أما في مجال إدارة المخاطر فدور المدقق الداخلي هو معرفة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية بهدف معرفة أسبابها ومحاولة معالجتها لتفادي وقوعها مستقبلا، كما توجهنا إلى مدققين داخليين ومساعدتهم وأعدت خلالها أيضا مقابلات مباشرة مع رؤساء الأقسام والمحاسبين، والمراقبين الماليين الذين ساهموا في انجاح عملية التدقيق الداخلي من خلال معرفة مدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي وقوعها مستقبلا كما تم الحصول على المشاريع التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة الاقتصادية مستقبلا من بينها زيادة عدد المدققين الداخليين واعداد ورشات وبرامج تدريبية متعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي إضافة إلى إدخال أساليب حديثة في عملية التقييم.

ثالث: النتائج والتفسير والمناقشة (تحديد منهج الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان)

تم تحديد المنهج العلمي المناسب لدراستنا الميدانية وفقا لطبيعة الموضوع محل البحث، كما سوف نحدد الأدوات المستعملة والمساعدة على إتباع المنهج المختار، ثم نتطرق إلى تحليل وتفسير واستخلاص النتائج الميدانية.

رابعاً: تحديد منهج الدراسة والوسائل الإحصائية المستعملة لجمع البيانات.

أولاً: تحديد منهج الدراسة.

يتمثل المنهج في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، وباعتبار دراستنا تدور حول "معرفة إدراك لأهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر (دراسة عينة من البنوك ومؤسسة)" سوف نعتد في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها ومن ثم تحديد واستخلاص النتائج المحصل عليها.

ثانياً: الوسائل الإحصائية المستعملة.

استخدمنا في تحليل بيانات البحث الوسائل الإحصائية التالية:

- النسب المئوية: لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان ويتم حساب نسبة الإجابات المتشابهة وذلك بقسمة عدد التكرارات على مجموع الإجابات.
- التكرار: لمعرفة عدد أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان حيث يتم حساب عدد الإجابات المتشابهة من مجموع الإجابات الكلية.
- برنامج الحزم الإحصائية spss 20 يساعد على تحليل البيانات من أجل استخلاص النتائج.
- برنامج Excel: يساعد في الحساب واستخراج الأشكال.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات.

1/ الاستبيان: يعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات استخداماً في جمع البيانات والمعلومات، قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم⁵ من قبل عدد من المحكمين منهم أساتذة وباحثين جامعيين مختصين في مجال المحاسبة والتدقيق، حيث قمنا باستخدام الاستبيان من أجل الكشف عن آراء ومواقف كل من المدقق الداخلي، مساعد المدقق الداخلي، المراقب المالي، المحاسب، رئيس قسم، وغيرهم من الذين يشرفون على عملية التقييم ويساعدون في عملية التقييم، وتم حصر ثلاث محاور للتأكد من صحة فرضياتنا وهذا من خلال الأسئلة المطروحة في الاستمارة، وقد كانت هذه الأسئلة منظمة بشكل يتناسب مع أسلوب ومنهج البحث العلمي، من شكل ووضوح وسهولة الفهم بغية الحصول على المعلومات اللازمة.

و للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها تم:

تصميم استبانة بهدف جمع البيانات من عينة الدراسة نسعى من خلال الاستبانة إلى لقياس ومعرفة مدى إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر في كل من مؤسسة الأنابيب الحلزونية ومجموعة من البنوك التجارية على مستوى ولاية غرداية، وقد شملت الاستبانة الموزعة على جزئين:

□ الجزء الأول: يتضمن بيانات وظيفية وشخصية للمجيب.

□ الجزء الثاني: يتضمن بيانات متعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

2/ المقابلة: تعد من أهم الطرق التي تساعد على المعرفة بغرض الحصول على معلومات حول نشاط المؤسسة بصفة عامة، وتضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة لمعرفة كيف يتم تقييم أداء العاملين وهل هناك إدراك لأهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر وهذا بغرض الاستفادة من هذه المعلومات عند تفسيرنا لنتائج البحث.

رابعاً: استمارة الاستبيان وعينة الدراسة.

1) العينة قصد الدراسة: استهدف الاستبيان فئة من المدققين ومساعدتهم، محاسبين، رؤساء أقسام

ومراقبين ماليين وغيرهم...

2) جمع استمارات الاستبيان: بعد عملية توزيع الاستبيان في المؤسسات الاقتصادية، قمنا بعملية

جمع نتائج الاستبيان والتي تعتبر أهم خطوة للوصول إلى نتائج العملية العلمية التي تفيدنا

في إثراء موضوع البحث، وكانت عملية تجميع وتحليل الاستبيان وفق جداول يتم تحليلها

إحصائياً، باستخدام برنامج Excel و spss إضافة إلى التكرار والنسب.

خامساً: تحليل وتفسير النتائج الميدانية.

من أجل تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال توزيع الاستبيان وإجراء المقابلة تم

استعمال مقياس ليكرت الخماسي إضافة إلى بعض الأساليب مثل التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات

الحسابية، الانحراف المعياري، ألفا كرونباخ، معامل بيرسون... الخ.

أولاً: مقياس التحليل.

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الأسئلة المتعلقة بإدراك المحاسبين

والموظفين لأهمية التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر وقد تم حساب الوسط الحسابي والانحراف

المعياري وبيين الجدول ما يلي:

الجدول رقم 2: مقياس ليكرت الخماسي.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الباحثة.

تم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري حيث نحدد الاتجاه حسب قيم

المتوسط الحسابي كما يلي:

الجدول رقم 3: معايير تحديد الاتجاه.

المتوسط الحسابي المرجح	1.79 - 1	2.59 - 1.80	3.30 - 2.60	4.16 - 3.30	5 - 4.20
الرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الأهمية	منخفضة		متوسطة	عالية	

المصدر: من اعداد الباحثة.

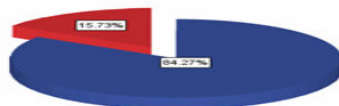
ثانياً: تحليل وتفسير النتائج الميدانية المتعلقة بالجزء الأول البيانات الشخصية المتعلقة بالمجيب.

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد المبحوثين وتشمل متغيرات (الجنس،

العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص الأكاديمي).

الشكل رقم (1): متعلق بأفراد العينة حسب بالجنس.

الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

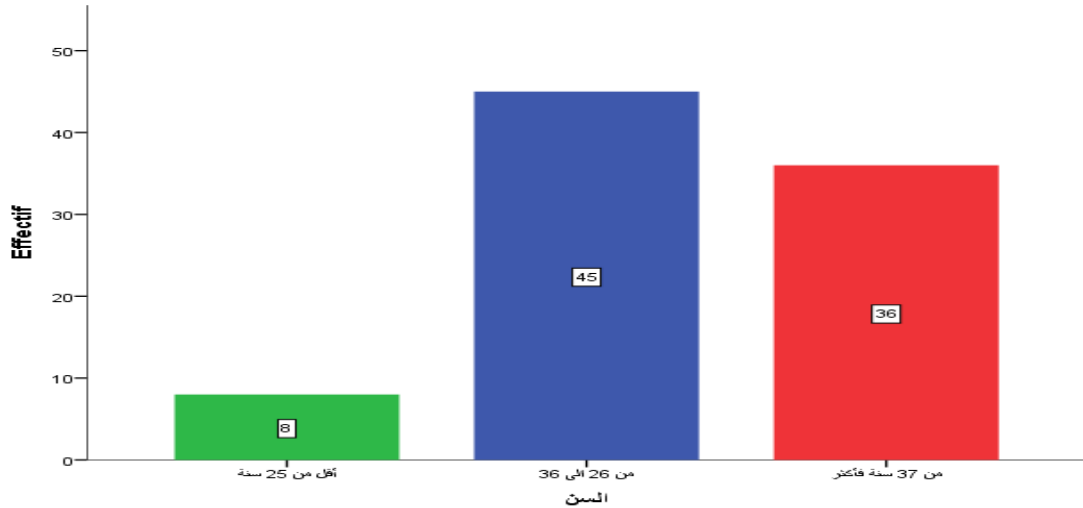
الجدول رقم 4: تفريغ البيانات المتعلقة بالجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	75	%84.27
أنثى	14	%15.73
المجموع	89	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

من خلال استخلاص النتائج تشير البيانات المعروضة في الجدول أعلاه والمتعلقة بالجنس إلى أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث حيث بلغ عدد الذكور 75 أي ما نسبته 84.27% من المستجوبين من المبحوثين، مقابل 14 من الإناث بنسبة 15.73%، وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التي تمت على المؤسسات الاقتصادية الذي يغلب فيه المدققين ومساعدین المدققين ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين من الذكور عن الإناث وهذا يعود إلى العادات والتقاليد المنطقية بحكم أنه يتحفظ في السماح للإناث بالعمل في المؤسسات الاقتصادية، وبحكم أن المدققين ينتقلون من منطقة إلى منطقة وهذا ما يتعارض مع القيم والعادات

الشكل رقم (2): متعلق بأفراد العينة حسب العمر (السن).



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

الجدول رقم 5: تفريغ البيانات المتعلقة بالجنس.

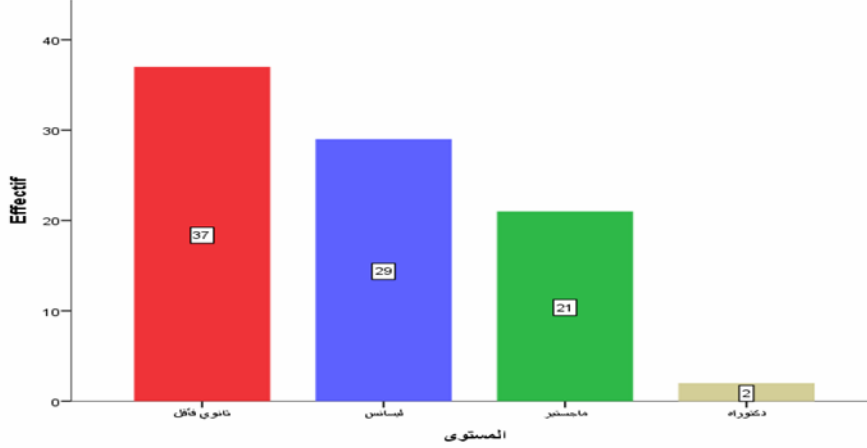
العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	8	%9
من 26 إلى 36 سنة	45	%50
من 37 فأكثر	36	%40
المجموع	89	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

فيما يتعلق بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر (السن) فيلاحظ من خلال الجدول رقم 5 أن الفئة الأكثر تكراراً بالنسبة للمبحوثين كانت الفئة العمرية (من 26 إلى 36 سنة) حيث بلغ عددهم 45 من المستجوبين أي ما نسبته 50%، أما الفئة العمرية الموالية فهي (الأكثر من 37 سنة) حيث بلغت نسبتها 40% وعدد المستجوبين 36، (أقل من 25 سنة) فيما بلغت الفئة الأقل تكراراً أي ما نسبته 9%، وعليه

فالفئة السائدة هي (من 26 الى 36 سنة) وهي الفئة الشابة والقادرة على العطاء مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية تستقطب المدققين الداخليين والمحاسبين وغيرهم من ذوي كفاءة وفعالية والتي تكون مؤهلة وذات خبرة، وهذا يعود الى سياسة المؤسسة في عملية التوظيف من هم فئة الشباب القادرين على العطاء والتكيف مع المتغيرات والقادرين على التجديد.

الشكل رقم (3): متعلق بأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.



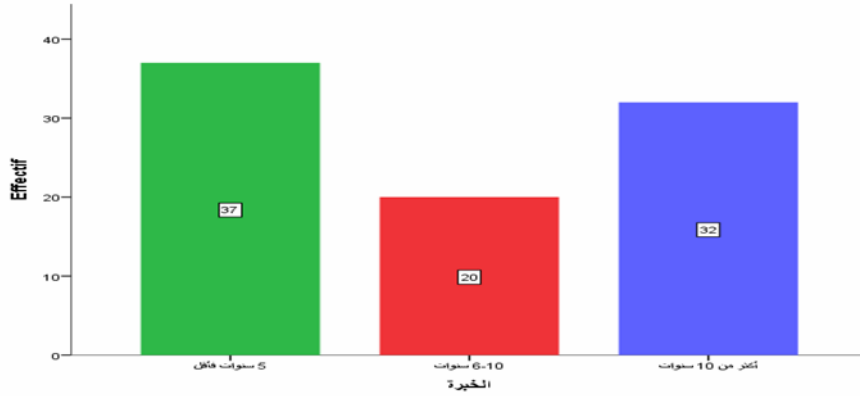
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.
الجدول رقم 6: تفريغ البيانات المتعلقة بالمؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دكتوراه	2	%2
ماجستير	21	%23
ليسانس	58	%65
ثانوي فأقل	37	%41
المجموع	89	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

يلاحظ من بيانات الجدول والمتعلق بتوزيع أفراد العينة المبحوثة حسب المؤهل العلمي فإن الفئة التي تحتل المرتبة الأولى هي المتحصلين على شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 58 فرد أي ما نسبته 65%، وتاليها على التوالي فئة الثانوي حيث بلغ عددهم 37 فرد بنسبة 41%، وتليها حملة الماجستير فكانت 21 أي بنسبة 23%، وبالنسبة للفئة الأقل تكرارا فهي المتحصلين على شهادة الدكتوراه حيث بلغ عددهم 2 أي ما نسبته 2%، وبالتالي فإن ذلك يعطي مؤشر إلى أن أفراد المجتمع من حاملي شهادات الدراسات العليا يشكلون العمود الفقري في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث أن حاملي شهادة ليسانس تصدرنا المرتبة الأولى ويحتل فئة الثانوي فأقل المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فالمتحصلين على شهادة الماجستير، وبالنسبة للمرتبة الرابعة فهم الدكاترة، وهذه نتيجة منطقية تؤكد على أهمية هذه الشهادة كدليل لأهلية الفرد في شغل هذه المناصب.

الشكل رقم (4): متعلق بأفراد العينة حسب الخبرة.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

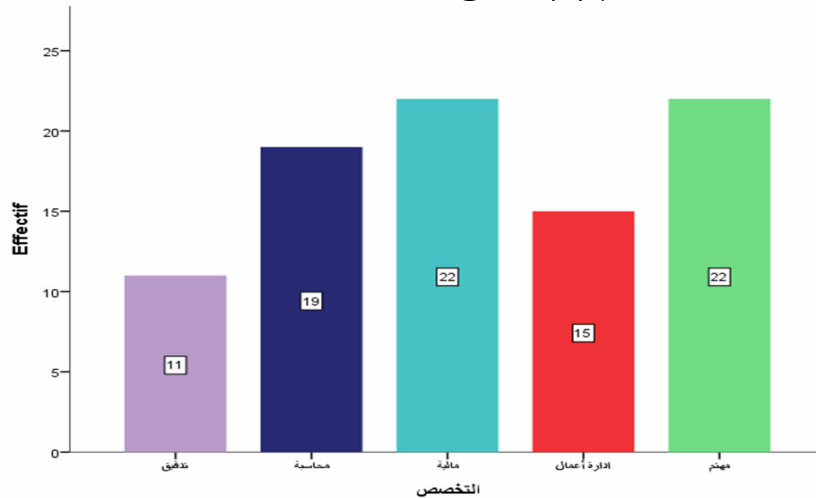
الجدول رقم 7: تفرغ البيانات المتعلقة بسنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	37	42%
6-10 سنوات	20	22%
أكثر من 11 سنوات	32	36%
المجموع	89	100%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

تبين البيانات المعروضة في الجدول السابق بأن توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة (الأقدمية) في المؤسسات الاقتصادية يشير الى أن الفئة التي تشكل القمة هم ذوي الخبرة (أكثر من 11 سنوات) والتي تحمل أكبر تكرارا حيث بلغ عددهم 32 أي بنسبة 36%، تليها الأقل خبرة (5 سنوات فأقل) حيث بلغ عددهم 37 فرد أي ما نسبته 42%، أما بالنسبة الى الفئة الأقل تكرار فهي (من 6 سنوات إلى 10 سنوات) حيث بلغ عددهم 20 أي بنسبة 22%.

الشكل رقم (5): متعلق بأفراد العينة حسب التخصص.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

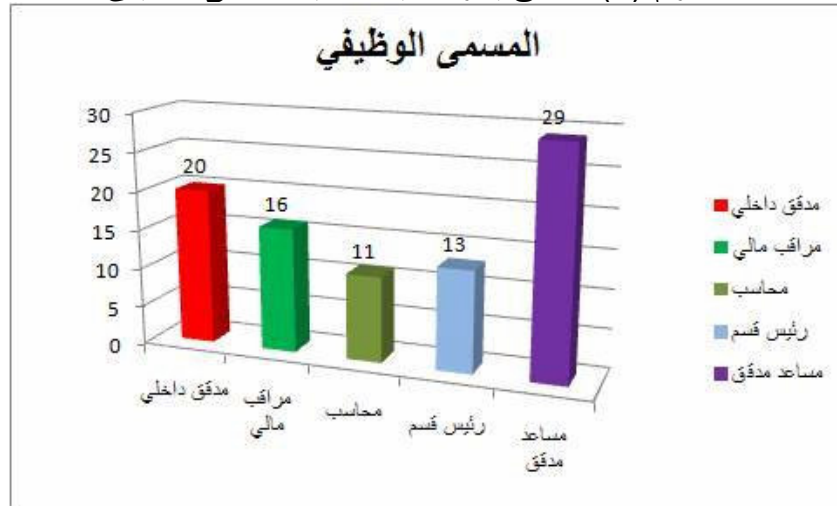
الجدول رقم 8: تفريغ البيانات المتعلقة بالتخصص.

التخصص	التكرار	النسبة
التدقيق	11	12%
المحاسبة	19	21%
مالية	22	25%
ادارة أعمال	15	17%
مهتم	22	25%
المجموع	89	100%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

من خلال البيانات التي تتعلق بالتخصص الأكاديمي يتضح من الجدول أعلاه أن مستجوبي الدراسة هم من تخصص التدقيق والمحاسبة والمالية وإدارة الأعمال ومنهم من هم مهتمين بمجال التدقيق في مؤسسات الاقتصادية، حيث نرى أن الفئة أعلى تكرر من هم مهتمين بمجال التدقيق والمالية حيث بلغ عدد كل منهم 22 فرد أي بنسبة 25%، تم يليه المحاسبة 19 فرد ما نسبته 21%، أما إدارة الأعمال فبلغ عددهم 15 أفراد ما يعدل نسبته 21%، بالنسبة لتخصص التدقيق فحتلت المرتبة الأخيرة بـ 11 أفراد أي ما نسبته 12%، فنلاحظ أن المهتمين بوظيفة التدقيق الداخلي نظراً لدور الكبير الذي تضيفه في المؤسسات الاقتصادية، وعليه فإن المستجوبين كلهم يدركون ضرورة وجود إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية كما هو الأمر إلى باقي التخصصات (المالية والمحاسبة وإدارة الأعمال والتدقيق) الذي له علاقة كبيرة بوظيفة التدقيق ومراقبة التسيير والأمر المالية للمؤسسة.

الشكل رقم (6): متعلق بأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

الجدول رقم 9: تفريغ البيانات المتعلقة بالمسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدقق داخلي	20	22%
مساعد مدقق	29	33%

مراقب مالي	16	18%
محاسب	11	12%
رئيس قسم	13	15%
المجموع	89	100%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج Excel.

من خلال البيانات التي تتعلق بالمسمى الوظيفي يتضح من الجدول أعلاه أن مستجوبي الدراسة هم من مدقق داخلي، مساعد مدقق، مراقب مالي، محاسب، رئيس قسم في مؤسسات الاقتصادية علمستوى ولاية غرداية، حيث نرى أن الفئة أعلى تكرر تتمثل في المشرفين مساعد مدقق حيث بلغ عدد أفرادها 29 فرد أي بنسبة 33% تم يليه مدقق داخلي 20 فرداً ما نسبته 22%، أما المراقب المالي فبلغ 16 فرداً ما يعدل نسبته 18%، وتليها رئيس قسم 13 فرداً ما نسبته 15%، أما بالنسبة إلى من يشغلون منصب محاسب فحتلت المرتبة الأخيرة بـ 11 فرداً أي ما نسبته 12% وهذا يدل على أن المشرف المباشر على عملية التقييم والمراقبة هو المدقق الداخلي وهو على دراية على كل ما يدور في المؤسسات الاقتصادية، أما مساعد مدقق فهو يقوم بمساعدة المدقق في انجاز تقريره، وعليه فإن المستجوبين كلهم يقعون في قمة الهرم التنظيمي للمؤسسة، وهذا شئ إيجابي بالنسبة للدراسة، لأن الدراسة في مجملها وبالتحديد الأسئلة لا يستطيع الإجابة عليها إلا من هم في إدارة التدقيق الداخلي والمحاسبين، المراقبين الماليين، ورؤساء الأقسام، مساعدي المدقق الداخلي وغيرهم من الموظفين الذين يقومون بالإشراف ومراقبة العمليات والاجراءات.

○ تحليل وتفسير النتائج الميدانية المتعلقة بالجزء الثاني: أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم 10: نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان.

الرقم	العبرة	عدد العبارات	معامل ثبات	معامل صدق
01	مكانة التدقيق الداخلي (النزاهة، الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية المهنية).	10	0.988	0.977
02	مدى إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي.	11	0.990	0.982
03	مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من إدارة المخاطر.	11	0.988	0.977

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS.

للتأكد من ثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة تم احتساب معامل (ألفا كرونباخ) لأبعاد الدراسة، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن مستوى الثبات كان عالياً وممتاز وفقاً للمعايير الاحصائية المتعارف عليها وذلك:

من خلال نتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلق بنتائج اختبار صدق وثبات محاور الاستبيان حيث نجد أن أعلى معامل ثبات "ألفا كرونباخ" لمحاور الاستبيان حققه المحور الثاني مدى إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي المؤسسة الاقتصادية بمعامل صدق 0.982 وبمعامل ثبات 0.990 يدل هذا على صدق وثبات المحور الثاني، و يليه مباشرة على التوالي مكانة التدقيق الداخلي (النزاهة، الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية المهنية) و مساهمة التدقيق الداخلي في

الحد من إدارة المخاطر معا بمعامل صدق 0.977 و معامل ثبات 0.988 ويشير إلى صدق وثبات المحور الأول والمحور الثالث وهذا يعد مؤشرا جيدا على صدق وثبات العبارات.

الجدول رقم 11: تفرغ البيانات المتعلقة مكانة التدقيق الداخلي في مؤسسة والبنوك (النزاهة، الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية المهنية).

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
01	وجود إدارة التدقيق الداخلي يعتبر تكلفة زائدة بالنسبة للمؤسسة.	2.0899	1.1143	9	غير موافق
02	يمنح مجلس الإدارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.	4.0562	0.8707	4	موافق
03	يخضع المدقق الداخلي للتدريب والتكوين المستمر بحيث يمكنه تقييم عمليات إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية .	4.2472	0.8017	1	موافق بشدة
04	هناك معوقات تحد من صلاحية المدقق الداخلي في الاطلاع على كافة السجلات والملفات والبيانات الخاصة بالمؤسسة.	2.6517	1.2440	8	محايد
05	عدم وجود نظام واضح لتحديد الأشخاص المصرح لهم بالاطلاع على البيانات يزيد من فرصة التلاعب والعبث بالبيانات الخاصة بالمؤسسة.	3.1124	1.3687	7	محايد
06	سبق وأن واجهتم عملية احتيال و ترى بأنه تم التعامل معها بشكل جيد وبالسرية المطلوبة.	3.3933	1.0935	6	موافق
07	يقوم المدقق الداخلي بوضع خطة عمل تساعده في عملية التحقيق .	1.8090	0.7668	10	غير موافق بشدة
08	يتميز تقرير المدقق الداخلي باستقلالية كاملة ومؤكد.	4.0562	0.8306	3	موافق
09	هناك نص قانوني واضح وصريح في القانون الداخلي يحدد صلاحيات ومسؤوليات عمل المدقق الداخلي.	3.9213	0.9796	5	موافق
10	يلتزم المدقق الداخلي بتطبيق التعليمات التي يصدرها مجلس الادارة.	4.1685	0.8691	2	موافق
المجموع		3.3506	0.9993		موافق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإجابات و المخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن العبرة رقم 03 (يخضع المدقق الداخلي للتدريب والتكوين المستمر بحيث يمكنه تقييم عمليات إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية) في المحور الأول مكانة التدقيق الداخلي في مؤسسة والبنوك (النزاهة، الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية المهنية) تفوقت بمتوسط حسابي يقدر ب 4.2472 و انحراف معياري يقدر ب 0.8017 ويشير الاتجاه العام للعينة الدراسة إلى موافق بشدة ويتردد هذا ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكرات الخماسي، لأن التدريب والتكوين يعتبر المرتكز الأساسي الذي على أساسه يقوم المدقق الداخلي بأعماله على أكمل وجه يعني تفوق ونجاح المؤسسة في تحقيق أهم أهدافها وهي تخصيص برامج للتدريب والتكوين بصفة دورية ومستمرة باعتبار أن له تأثير كبير على أداء الذي يقوم به المدقق الداخلي ففعل المؤسسة أن تحرص على هذه البرامج وتكثيفها، أما بخصوص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد تحصلت عليها العبرة رقم 07 (يقوم المدقق

الداخلي بوضع خطة عمل تساعد في عملية التحقيق.) بمتوسط حسابي 1.8090 وانحراف معياري 0.7668 والاتجاه العام للدراسة موجه نحو غير موافق بشدة ويندرج ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكرات الخماسي، وهذا يدل على أن المدقق الداخلي يقدم خدمات استشارية واقتراحات تحسينية باتباع خرائط التدفق وهي عبارة عن رموز يستخدمها ويفهمها حيث تكون وفق المواصفات والمتطلبات المطلوبة لذا فالمدقق الداخلي حسب وجه نظرهم نادرا ما يضع خطة من أجل تقديم الخدمات للمؤسسة ولكن من المفروض أن يتبع المدقق الداخلي في انجاز أعماله على خطة عمل من أجل القيام بالأعمال الموكلة إليه على أكمل ولكن حسب وجه نظر المستجوبين أنه ليس من ضروري إعداد خطة وبالتالي نكون قد أن اثبتنا صحة الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص العينة المبحوثة و مدى التزام المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي حسب المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي) ونقوم بنفي الفرضية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص العينة المبحوثة و مدى التزام المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي حسب المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي).

الجدول رقم 12: تفرغ البيانات المتعلقة بمدى ادراك أهمية ادارة التدقيق الداخلي.

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	الاتجاه العام للعينة
8	0.8602	1.8202	يقوم المدقق الداخلي بالكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً.	غير موافق بشدة
7	0.7820	1.9551	تقوم المؤسسة و البنك بتوعية الموظفين والمحاسبين بدور إدارة التدقيق الداخلي.	غير موافق بشدة
6	0.9755	2.1910	هناك ورشات عمل تبين أهمية وظيفة التدقيق الداخلي.	غير موافق بشدة
5	1.0933	2.3146	تسعى الإدارة إلى زيادة العاملين في مجال التدقيق الداخلي.	غير موافق بشدة
11	0.7653	1.6742	وجود إدارة التدقيق الداخلي تعطي قيمة مضافة للمؤسسة.	غير موافق
9	0.8195	1.8539	هناك ادراك للأهمية ودور ادارة التدقيق الداخلي.	غير موافق بشدة
2	1.1096	3.2022	ترى أن عملية وضع وتحديد مهام التدقيق الداخلي معقدة جدا.	محايد
3	1.1796	3.0787	هناك صعوبات ومعوقات تحول بينها وبين التطبيق السليم للعملية التدقيق الداخلي.	محايد
10	0.8052	1.7416	التدقيق الداخلي يهتم بحماية أصول وممتلكات المؤسسة.	غير موافق
1	1.1772	3.9775	من صالح المؤسسة والبنك الغاء إدارة التدقيق الداخلي.	موافق
4	1.1000	2.6404	لا يوجد تعاون فعال بين المدقق الداخلي والادارة.	محايد

المجموع	2.4044	0.9698	غير موافق
---------	--------	--------	-----------

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإجابات و المخرجات برنامج SPSS.

تشير النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 12 أن العبارة رقم 10 (من صالح المؤسسة والبنك الغاء إدارة التدقيق الداخلي) من وجهة نظر الأفراد المستجوبين فيما يتعلق بإدارة التدقيق الداخلي نالت أعلى متوسط حسابي وهو 3.9775 وانحراف معياري يقدر بـ 1.17722 فيما يتعلق باتجاه عينة الدراسة نحو موافقيندرج هذا ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكرات الخماسي، حيث أن أفراد العينة في المؤسسة حيث تعتبر إدارة التدقيق الداخلي مكمل لباقي الإدارات فهي جزء من الإدارة تساعد على تحقيق النتائج والتأكد من سيرورة العمل وهذا حسب رأيهم فإدارة التدقيق الداخلي وحدها غير كافية بمفردها فلا بد من تعاون باقي الإدارات، أما الفقرة التي نالت أدنى رتبة فهي العبارة رقم 05 (وجود إدارة التدقيق الداخلي تعطي قيمة مضافة للمؤسسة) بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.6742 و انحراف معياري 0.7653 واتجاه العينة نحو غير موافق فحسب وجهة نظر المستجوبين أن إدارة التدقيق الداخلي تعمل على تقييم العمليات الحالية والسابقة كما تقوم بتصحيح الأخطاء إن وجدت كما يقوم بالتأكد من الإجراءات واللوائح أي متابعة الأعمال والتحقق من أنها تتم وفق ما هو مخطط له، فحسب رأيهم إدارة التدقيق الداخلي هو عملية ضرورية ولكن ليس لها علاقة بنتائج فنجاعة المؤسسة تعتمد على كفاءة وفعالية الأداء بالإضافة إلى ضمان الجودة، وبالتالي نكون أن تأكدنا من أن الفرضية العدمية الثانية محققة (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدراك أهمية التدقيق الداخلي وبين تفعيل دور إدارة التدقيق في المؤسسة) وننفي الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدراك أهمية التدقيق الداخلي وبين تفعيل دور إدارة التدقيق في الحد من المخاطر في المؤسسة).

الجدول رقم 13: تفرغ البيانات المتعلقة بمساهمة إدارة التدقيق الداخلي في الحد من ادارة المخاطر.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
01	وسائل القياس المستخدمة في عملية تقييم المخاطر معروفة جيدا لدى المدقق الداخلي.	4.1236	0.7510	3	موافق
02	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر والتي يمكن تتعرض لها المؤسسة.	3.9438	0.7128	6	موافق
03	يتم وضع نظم وإجراءات التدقيق الداخلي بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه المؤسسة.	4.1011	0.6749	4	موافق
04	التوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي تساعد على تجنب المخاطر.	4.3146	0.5558	1	موافق بشدة
05	هناك قناعة بعدم وجود مخاطر.	2.2135	1.1527	11	غير موافق بشدة
06	تساهم ادارة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة في المؤسسة.	4.1798	0.6667	2	موافق
07	غياب المنافسة الشديدة لا تشجع على استعمال أنظمة أكثر دقة من الأنظمة الحالي.	3.5393	1.1387	8	موافق
08	تستند خطة المدقق الداخلي على تقييم المخاطر مرة كل	4.0337	1.1913	5	موافق

	سنة على الأقل، ويتولى مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر.				
09	يجد المدقق الداخلي صعوبة في تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة.	2.7416	1.1029	10	محايد
10	لا يوجد التزام كافي من قبل مديري الأقسام باستخدام إدارة المخاطر بشكل فعال.	2.8876	1.1622	9	محايد
11	يحتاج تنفيذ ومتابعة ادارة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر إلى الوقت والجهد كبير إضافة إلى التكلفة.	3.8090	0.9278	7	موافق
المجموع		3.6261	0.9124	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإجابات و المخرجات برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموجودة في الجدول السابق نجد أن العبارة رقم 04 (التوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي تساعد على تجنب المخاطر). أخذت أعلى قيمة متوسط حسابي 4.3146 وانحراف معياري 0.5558 وفيما يخص اتجاه عينة الدراسة يتمركز حول غير موافق بشدة ويندرج ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكرات الخماسي، أما العبارة 05 (هناك قناعة بعدم وجود مخاطر). بمتوسط حسابي 2.2135 وانحراف معياري 1.1527 واتجاه عينة الدراسة يدور حول غير موافق بشدة ويندرج هذا الفئة الأولى من مقياس ليكرات الخماسي. هذا يدل على أنه لا يوجد إدراك لأهمية ودور إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المؤسسة محل البحث، وبالتالي نقول أن الفرضية العدمية الثالثة محققة (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة التدقيق الداخلي وبين اكتشاف وتجنب المخاطر التي يمكن ان تواجه المؤسسة) وننفي الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة التدقيق الداخلي وبين اكتشاف وتجنب المخاطر التي يمكن ان تواجه المؤسسة).

الجدول رقم 14: متعلق بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور.

الاتجاه العام	درجة الأهمية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
موافق	عالية	2	0.9216	3.3506	المحور الأول
غير موافق	متوسطة	3	2.4045	2.4045	المحور الثاني
موافق	عالية	1	0.8482	3.6261	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإجابات و المخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول المتعلق بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور يتبين لنا أن المحور الثالث يحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.6261 وانحراف معياري 0.8482، وبدرجة أهمية عالية والاتجاه العام موافق، يليه مباشرة المحور الأول بمتوسط حسابي 3.3506 وانحراف معياري 0.9216، ودرجة أهمية عالية واتجاه عام موافق، ثم الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.4045 وانحراف معياري 2.4045 فهي للمحور الثاني بدرجة أهمية متوسطة واتجاه عام غير موافق.

الجدول رقم 15: يبين علاقة الارتباط بين محاور الاستبيان.

نوع العلاقة	معامل الارتباط R	محاور الاستبيان
هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية قوية موجبة.	0.996	المحور الأول

المحور الثاني	0.982	هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية قوية موجبة.
المحور الثالث	0.989	هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية قوية موجبة.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإجابات و المخرجات برنامج SPSS.

يشير الجدول أعلاه إلى ان قيمة معامل الثبات يتراوح ما بين (0.982-0.996) وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المقبول لأغراض البحث العلمي دليل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين محاور الاستبيان حيث تدل النتائج المتحصل عليها أن أقوى علاقة 99.6% كانت في المحور الأولمكانة التدقيق الداخلي في مؤسسة والبنوك (النزاهة، الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية المهنية)، أما أضعف علاقة كانت عند المحور الثاني مدى ادراك أهمية ادارة التدقيق الداخليبنسبة 98.2% في حين كانت علاقة في المحور الثالث وبالتحديدمساهمة ادارة التدقيق الداخلي في الحد من ادارة المخاطر فهي بنسبة 98.9%.

خاتمة:

بالانتهاء من تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها واستخلاص النتائج إضافة إلى تحليل واختبار والتأكد من صحة فرضيات هذه الدراسة بتالي نكون قد أتمنا الجزء الذي يتعلق بالدراسة الميدانية والذي حاولنا من خلالها إثبات صحة بعض فرضيات هذه الدراسة ونفي بعضها وعليه نكون قد حققنا الأهداف المتوخاة من الدراسة نسبيا.

- نتائج الدراسة:

- إدارة التدقيق الداخلي تساعد على دعم وتفعيل إدارة المخاطر خصوصا إذا توفرت المقومات الأساسية وبما يضمن فعالية وكفاءة هذه الادارة.

- من أجل التقليل المخاطر يجب على المؤسسة أن تحدث تغييرا جذريا في نمط تعاملها من خلال تفعيل إدارة التدقيق الداخلي.

- عدم وجود ادراك لأهمية ودور إدارة التدقيق الداخلي من قبل الفئة المستجوبة نسبيا.

- توصيات الدراسة: من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ضرورة الاعتماد على إدارة التدقيق الداخلي مع مراعاة المعايير التي يجب توفرها من أجل تحقيق أكبر كفاءة وفعالية.

- إلحاق المدققين الداخليين بدورات تدريبية متخصصة تتعلق بمعايير التدقيق الدولية وكيفية تطبيقها والتي تساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعب ويجب أن تكون هذه الدورات اجبارية وليست اختيارية.

✓ زيادة عدد المدققين الداخليين من ذوي الخبرة والكفاءة من أجل تقليص المخاطر إلى حدها الأدنى.

✓ ضرورة تعزيز الاستقلال الحقيقي لإدارة التدقيق الداخلي والعمل على عقد دورات وورشات عمل من أجل إدراك دور وأهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر.

الإحالات والهوامش:

¹ : Jean Jacques Baudet (expert comptable, conseil fiscal, CIA , CISA, CGAP, CCSA , Maitre De Conférence Invité à La Louvain School Of Managmet) : Le Contrôle Interne (Slides), Institut Des Expert Comptables Et Conseils Fiscaux, Septembre 2012, p 12.

²: نقلا من الموقع: <http://www.abahe.co.uk/internal-audit.html>، شوهده: 14 :57m :h، (بتصرف).

³: نقلا من الموقع: <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/300815>، شوهده: 03 :04m :h، (بتصرف).

⁴: نقلا من الموقع: <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/266720>، شوهده: 15 :07m :h، (بتصرف).

* المقابلة تمت مع: مدير تنفيذي، نائب المدير، مساعد مدير مكلف بمراقبة التسيير، مدير مكلف بمراقبة النوعية (الجودة)، رئيس قسم الإنتاج، رئيس مصلحة المستخدمين، مدقق داخلي، مساعد مدقق داخلي، مراقب التسيير، محاسبين، مراقب مالي، مختلف الموظفين ورؤساء الأقسام.

⁵: المحكمين: مجموعة من الأساتذة و الدكاترة.